



سلسلة السياسات البيئية

العدالة المائية ومنظمات المجتمع المدني في اليمن

مساعدة عقلا
مروى النزيلى
ريدان بصة

مركز
صنعاء

مبادرة
الإصلاح
العربي



نُشر من طرف:

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي هي مؤسسة تفكير عربية مستقلة تعمل بالشراكة مع خبراء في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وخارجها لصياغة برامج محلية واقعية تهدف إلى التغيير الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. وهي تُجري البحوث وتقدم تحليلات في مجال السياسات وتوفر منبراً للأصوات الملهمة استناداً إلى مبادئ التنوع والحياد والمساواة بين الجنسين.

www.arab-reform.net/ar

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية هو مركز أبحاث مستقل يسعى إلى إحداث فارق عبر الإنتاج المعرفي، مع تركيز خاص على اليمن والإقليم المجاور. تغطي إصدارات وبرامج المركز، المتوفرة باللغتين العربية والإنجليزية، التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية، بهدف التأثير على السياسات المحلية والإقليمية والدولية.

www.sanaacenter.org

عن المشروع

أعد هذا الموجز السياسي مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية بالشراكة مع مبادرة الإصلاح العربي كجزء من مشروع ممول من الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA) بعنوان "تعزيز دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والشبكات الداعية إلى تحول بيئي عادل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا".

عن الكتاب

مساعد عقلان هو باحث أول في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، يركز عمله على المياه والبيئة وتغير المناخ. عقلان هو حاصل على درجة الماجستير في إدارة الموارد المائية المتكاملة من جامعة كولونيا في ألمانيا، ودكتوراه في إدارة الموارد المائية من معهد IHE-Delft وجامعة Wageningen في هولندا. عمل عقلان مع منظمات غير حكومية دولية ومؤسسات دولية كخبير رئيسي ومستشار في مجالات المياه والبيئة والمناخ.

مروى النزيلى باحثة مساعدة في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

ريدان بصة باحث مساعد في مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

إخلاء المسؤولية:

إن المعلومات والآراء الواردة في هذا التقرير هي معلومات وآراء المؤلف (المؤلفين) ولا تعكس بالضرورة آراء مبادرة الإصلاح العربي أو موظفيها أو مجلس إدارتها أو مموليها.



© 2026 مبادرة الإصلاح العربي.

يسمح هذا الترخيص لمُعدي الاستخدام بتوزيع المواد وإعادة مزجها وتكييفها والبناء عليها بأي وسيط أو تنسيق لأغراض غير تجارية فقط، وفقط طالما تم ذكر المصدر. إذا قمت بإعادة مزج المواد أو تكييفها أو البناء عليها، فيجب عليك ترخيص المواد المعدلة بموجب شروط مماثلة.

صورة الغلاف: امرأة يمنية تجلب المياه بسبب أزمة المياه وصعوبة الظروف المعيشية التي يعيشها سكان مدينة تعز - حيران/ يونيو 2020.
© أكرم الرسني

تموز/يوليو 2026

المحتويات

ملخص تنفيذي

الخلفية

1.1. العدالة المائية، والانتقال العادل للمياه، والسياق اليمني

2.1. تاريخ سياسات إدارة المياه

3.1. الجهات الفاعلة الوطنية والدولية

2. خريطة منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المياه

1.2. الأهداف

2.2. المنهجية

3. النتائج الرئيسية

1.3. منظمات المجتمع المدني في قطاع المياه والبيئة

2.3. ديناميات السلطة والانخراط في السياسات

3.3. الظلم المائي خارج نطاق المناخ والصراع وفشل الحوكمة

4.3. الثغرات في الحوكمة وأطر السياسات

5.3. المبادرات المجتمعية والدروس المستفادة

6.3. التحديات ومسار الانتقال البيئي العادل

4. الخلاصة والتوصيات السياسية

1.4. إقرار إصلاحات تشريعية وإدارية

2.4. إضفاء الطابع المؤسسي على صنع السياسات التشاركي

3.4. تمكين المجتمع المدني والتعاون متعدد الأطراف

4.4. ضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية.

5.4. المعرفة والتوعية والمشاركة المجتمعية

الملحق 1: الاستبيان عبر الإنترنت

الملحق 2: مذكرة مفاهيمية حول ورش عمل منظمات المجتمع المدني

ملخص تنفيذي

عرفت العدالة المائية والبيئية بأنها حق من حقوق الإنسان، مع تركيز واضح على مبادئ الإنصاف والمشاركة وحماية الفئات الأكثر هشاشة. تشير النتائج إلى أن الظلم المائي في اليمن لا يرتبط فقط بندرة الموارد، بل أيضاً بعلاقات القوة وفشل التنظيم والتوزيع غير العادل، إذ تتحمل الفئات المهمشة - من بينها النساء والمجتمعات النازحة وصغار المزارعين والنازحون داخلياً (IDPs) - أعباءً غير متكافئة في ما يتعلق بالوصول إلى المياه وكلفتها وجودتها. بالمقابل، غالباً ما تستفيد الجهات النافذة والمصالح التجارية من ضعف تطبيق القوانين، والحفر غير المنظم للآبار، واحتكار مصادر المياه.

يبدو أن تدخلات منظمات المجتمع المدني تركز بشكل كبير على دعم المجتمعات المحلية، وإعادة تأهيل البنية التحتية والتوعية والاستجابة الطارئة، وعلى الرغم من أهمية هذه الجهود في السياق الهش الحالي، فإن انخراط هذه المنظمات في إدارة الموارد والبحث العلمي، وحوكمة المياه الجوفية، والاستدامة طويلة الأمد لا يزال محدوداً. يحدّ هذا الخلل من قدرتها على التأثير في السياسات والإصلاحات الهيكلية ومعالجة التفاوت الاجتماعي، وضمان استدامة موارد المياه وأنظمتها.

اعتمدت عملية إجراء هذا المسح على منهجية مختلطة جمعت بين العينات القصصية وتقنية «كرة الثلج»، والاستبيانات المنظمة، والمقابلات مع المصادر الرئيسية، وورش العمل التشاركية في عدن وتعز وحضرموت، كما أسهمت نتائج هذه الدراسة في إنشاء منصة تفاعلية لرسم خرائط منظمات المجتمع المدني، شكلت أداة مهمة للجهات الفاعلة في قطاع المياه باليمن.

توصيات مختارة

بهدف دفع عملية انتقال عادل ومستدام في قطاع المياه في اليمن، يوصي التقرير باتخاذ الإجراءات التالية:

- مراجعة وتحديث وتطبيق قوانين المياه والاستراتيجيات الوطنية القائمة، بما يراعي واقع النزاع وتأثيرات التغير المناخي ومبادئ العدالة المائية والاستدامة، مع وضع آليات واضحة للمساءلة والتنفيذ؛
- إنشاء منصات رسمية وملزمة تضم مختلف أصحاب المصلحة، بما يضمن مشاركة منظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية في صياغة سياسات المياه؛
- الاستثمار في حلول مائية مستدامة وغير تقليدية عبر توسيع مشاريع حصاد مياه الأمطار، ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، والحلول المحلية القابلة للصيانة محلياً، والممارسات الزراعية المتكيفة

تواجه اليمن أزمة مياه حادة وشديدة، تفاقمت بفعل سنوات من الصراع وتغير المناخ، وتعد من بين أكثر دول العالم ندرة في المياه. حالياً، يفتقر 15.4 مليون يمني للوصول الكافي إلى المياه النظيفة، فيما يفتقر 17.4 مليون شخص إلى مرافق الصرف الصحي والنظافة اللائمين، ما يزيد بشكل كبير من خطر انتشار الأمراض المنقولة بالمياه.¹

أدى النزاع المستمر إلى تفاقم أزمة المياه في البلاد عبر تدمير البنية التحتية، والتسبب في انقطاع التيار الكهربائي، وخلق أزمات في الوقود، وإعاقة قدرة المؤسسات الحكومية على توفير خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية، وقد أعاد التأثير المدمر للحرب على المؤسسات الحكومية تشكيل مشهد إدارة المياه في اليمن، وزاد عدد وانتشار منظمات المجتمع المدني التي تعالج نقص إمدادات المياه.

شمل هذا التقرير دراسة 53 منظمة مجتمع مدني تعمل في قطاع المياه، متضمناً تحليلاً لتوزيعها وأدوارها وتصوراتها للعدالة المائية، ومدى انخراطها في عمليات صنع السياسات، واستكشف كيفية تجلي مظاهر الظلم المائي في الممارسة العملية، ومن يستفيد أو يتحمل الكلفة، وما هي الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتعزيز انتقال عادل ومستدام في قطاع المياه في اليمن.

تشير النتائج إلى أنه على الرغم من حيوية منظمات المجتمع المدني واستجابتها السريعة، فإنها تعمل ضمن قيود هيكلية وتعاني من فجوات داخلية تحدّ من قدرتها على المشاركة في العمليات السياسية والتنظيمية والتأثير فيها. تأسست نحو ثلاثة أرباع المنظمات التي شملها التقرير بين عامي 2012 و2025، يعكس العدد المتزايد من المنظمات خلال هذه الفترة استجابةً للآزمات الإنسانية والبيئية المتسارعة. مع ذلك، وعلى الرغم من أدوارها النشطة، يتركز عمل هذه المنظمات أساساً على تنفيذ المشاريع والتنسيق الميداني، فيما يبقى انخراطها في التشريعات وصياغة السياسات أو التأثير في الاستراتيجيات الوطنية للمياه محدوداً للغاية. لا تزال عملية وضع السياسات خاضعة لهيمنة الجهات الحكومية والمانحين الدوليين، ما يخلق فجوة كبيرة فيما يتعلق بالمشاركة المحلية، وتحد العوائق الهيكلية التي تواجه هذه المنظمات، من ضمنها الاعتماد على التمويل الدولي، ونقص الكفاءات البشرية، ومركزية صنع القرار، وضعف الشفافية، ومحدودية الوصول إلى البيانات، من تأثير المنظمات في صنع أو المشاركة في صياغة سياسات المياه المحلية وأطر الحوكمة الوطنية.

نصف منظمات المجتمع المدني، التي شملها الاستطلاع،

1 Global Humanitarian Overview 2026: Yemen", Humanitarian Action, 2026, available at <https://humanitarianaction.info/document/global-humanitarian-overview-2026/article/yemen-4> (Humanitarian Action, "Global Humanitarian Overview 2026").

عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المياه في اليمن؛ إذ باتت تؤدي دور الوسيط الأساسي بين المجتمعات المحلية والسلطات الرسمية والجهات الدولية، ومع ضعف مؤسسات المياه الحكومية واعتماد العديد من الجهات الدولية على العمل عن بُعد أو عبر شركاء محليين، ساهمت منظمات المجتمع المدني في تحديد الاحتياجات العاجلة، والوصول إلى مناطق مختلفة وتنفيذ مشاريع مرتبطة بالمياه.⁶ تكتسب هذه الأدوار أهمية خاصة، لأنها تسهم في تلبية الاحتياجات الأساسية من المياه، خصوصاً بالنسبة إلى الفئات الأكثر هشاشة (مثل الأسر الفقيرة والنازحين داخلياً وصغار المزارعين والنساء والأطفال) الذين يتحملون أعلى التكاليف والمخاطر عند انهيار خدمات المياه.⁷

تزداد احتمالية اعتماد الفئات الهشة في اليمن على مصادر مياه غير آمنة أو مرتفعة الكلفة؛ وتواجه انقطاعات متكررة في الخدمات؛ وتتحمل تبعات صحية ومعيشية ناتجة عن التلوث والنزاع والتغير المناخي، وقد عمقت سنوات الصراع، وضعف المؤسسات، وتضرر البنية التحتية، وتصادم الضغوط المناخية هذه التفاوتات، ما جعل الوصول إلى مياه آمنة ومتيسرة الكلفة أكثر تفاوتاً من أي وقت مضى.⁸

بدورها، أدت تدخلات الصلاحيات المؤسسية في قطاع المياه باليمن، إلى جانب محدودية إشراك الجهات المحلية في عمليات صنع السياسات، إلى تقليص فعالية حوكمة المياه.⁹

بناء على هذه الخلفية، يستكشف هذا التقرير كيف يمكن لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني في رسم سياسات المياه أن يسهم في تحسين شفافية ومساءلة وعدالة حوكمة المياه في اليمن، ويقدم التقرير مفهوم العدالة المائية في السياق اليمني؛ ويستعرض التطور التاريخي لإدارة المياه؛ ويحدد أبرز التحديات والسياسات والجهات الفاعلة والإطار القانوني الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني في قطاع المياه، ثم يعرض نتائج عملية رسم خرائط منظمات المجتمع المدني، إلى جانب توصيات سياسية لتعزيز مشاركتها الفعالة في سياسات المياه العامة.

مع المناخ، بهدف تقليل الاعتماد على طبقات المياه الجوفية المُستنزفة؛

- إعطاء الأولوية لبناء قدرات منظمات المجتمع المدني في مجالات التغير المناخي، والمناصرة البيئية، والرصد والتقييم، والمشاركة في السياسات، لتحويل دورها من منفذ للاستجابات الطارئة إلى فاعل استراتيجي في الحوكمة؛
- تحسين أنظمة الرصد الهيدرولوجي، وتعزيز الشفافية، وتسهيل الوصول إلى البيانات المتعلقة بالمياه، لدعم عملية صنع السياسات القائمة على الأدلة.

الخلفية

تعدّ اليمن من أكثر دول العالم معاناةً من شحّ المياه، إذ لا توفر الموارد المائية المتجددة سوى 80 مترًا مكعبًا فقط للفرد سنوياً، وهو رقم أقلّ بكثير (8% فقط) من حدّ ندرة المياه البالغ 1,000 متر مكعب للفرد سنوياً.² يستمر هذا المعدل في الانخفاض نتيجة الطبيعة الجافة للبلاد، والنمو السكاني السريع، وسوء إدارة الموارد المائية،³ وتعود أزمة المياه المزمنة في البلاد أساساً إلى محدودية المياه السطحية، والاستغلال غير المستدام لخزانات المياه الجوفية، وتأثيرات التغير المناخي وما يرافقه من ظواهر جوية متطرفة. فاقمت الحرب المستمرة الوضع الهش أصلاً، ما أثر بشدة على البنية التحتية لقطاع المياه وأدائه العام، وجعل إيصال المياه أكثر صعوبة بشكل ملحوظ، كما تضررت البنية التحتية والمؤسسات المائية، مثل المؤسسات المحلية للمياه والصرف الصحي، إذ تضرر نحو 40 في المئة من هذه الأصول كلياً أو جزئياً منذ اندلاع الحرب،⁴ ويفتقر أكثر من 15 مليون يمني للوصول الكافي إلى المياه النظيفة، فيما يُحرم 17.4 مليون يمني من الصرف الصحي والنظافة اللائمين، ما يزيد من انتشار الأمراض المنقولة بالمياه والتي يمكن الوقاية منها.⁵ كما أعاقَت انقطاعات الكهرباء وأزمات الوقود عمل محطات الضخ، ما أثر بشكل كبير على خدمات المياه، وترك ذلك معظم المؤسسات عاجزة عن توفير خدمات المياه والصرف الصحي بشكلٍ كافٍ للسكان.

أدى تراجع قدرات مؤسسات الدولة بسبب الحرب إلى زيادة

6 "A Holistic Approach to Addressing Water Resources Challenges in Yemen: UNDP Strategic Framework", UNDP, November 2022, available at <https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/202212-/Water%20Resources%20Challenges%20in%20Yemen.pdf> (UNDP, "A Holistic Approach").

7 "Measuring Humanitarian Localisation in Yemen: Baseline Report", International Council of Voluntary Agencies, November 2022, available at <https://reliefweb.int/report/yemen/measuring-humanitarian-localisation-yemen-baseline-report-november-2022-enar> (ICVA, "Measuring Humanitarian Localisation"); Marta Colburn, "A New Path Forward: Empowering a Leadership Role for Yemeni Civil Society", Sana'a Center for Strategic Studies, 27 January 2021, available at <https://sanaacenter.org/publications/main-publications/13021>

8 "Yemen: Country, Climate, and Development Report", World Bank Group, 2024, available at <https://documents1.worldbank.org/curated/en/099111824082514197/pdf/P5006381e44f0109719b871d68f6833548e.pdf> (World Bank Group, "Yemen: Country, Climate, and Development"). UNDP, "A Holistic Approach".

9 UNDP, "A Holistic Approach".

2 Malin Falkenmark, Jan Lundqvist, and Cark Widstrand, "Macro-scale water scarcity requires micro-scale approaches", Natural Resources Forum, November 1989, available at <https://doi.org/10.11112/Fj.14778947.1989-tb00348.x>

3 ويصاحب النمو السكاني أيضاً تحول ديموغرافي من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية.

4 "Yemen Water Sector: Damage Assessment Report of Twelve Water Supply and Sanitation Local Corporations (LCs) and their Affiliated Branch Offices and Utilities – Part 1: Resilience Strategy Report", GIZ, September 2018, available at <https://www.giz.de/de/downloads/giz2021-en-yemen-water-sector-stage-3-part-1.pdf> (GIZ, "Yemen Water Sector: Part 1").

5 Humanitarian Action, "Global Humanitarian Overview 2026".

1.1. العدالة المائية، والانتقال العادل للمياه، والسياق اليمني

ألا تُلحق الإصلاحات المتعلقة بالتكيف المناخي، أو حماية المياه الجوفية، أو توسيع البنية التحتية وتحديثها، أو تحسين الكفاءة، ضرراً بالفئات الهشة، بل على العكس، ينبغي أن تحمي هذه الإصلاحات سبل العيش، وتوزع التكاليف والمنافع بصورة عادلة، وتعزز العدالة بين الأجيال.

في اليمن، لم يستخدم الأكاديميون والخبراء بعد مصطلحي «العدالة المائية» أو «الانتقال المائي العادل» بشكل صريح كما يظهر في الأطر العالمية، وتُعد هذه الدراسة هي الأولى التي تعتمد هذين المصطلحين. مع ذلك، تتناول بعض الأبحاث القائمة أزمة المياه من منظور العدالة البيئية، ما ينطوي ضمناً على مفهوم العدالة المائية في تحليل إخفاقات حوكمة المياه، والنزاعات، وتأثيرات الضغوط المناخية على الفئات المهمشة.¹³

على مستوى المنطقة، لا تزال الدراسات المتخصصة المباشرة حول «الانتقال العادل للمياه» في سياقات قطرية محدودة وحديثة نسبياً أيضاً. تناقش بعض التقارير المعنية بتمويل العدالة المائية قضايا الوصول العادل والشفافية والمساءلة في استثمارات قطاع المياه في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتقدم أدلة مفاهيمية يمكن أن تستفيد منها أبحاث سياسات المياه في اليمن.¹⁴ كذلك، تطرح تحليلات مثل الإطار الاستراتيجي الخاص بموارد المياه في اليمن الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مبادئ مرتبطة بالعدالة المائية، من بينها اعتبار المياه إراثاً يجب حمايته، وضرورة ضمان توزيع عادل ومستدام لها.¹⁵

2.1. تاريخ سياسات إدارة المياه

حتى أوائل خمسينيات القرن الماضي، حافظت الممارسات التقليدية في اليمن على توازن مستدام بين العرض والطلب على المياه،¹⁶ وخلال السبعينيات والثمانينيات، شجعت السياسات العامة بشكل نشط استخراج المياه الجوفية لزراعة المحاصيل، وأدى ذلك إلى استثمارات واسعة النطاق في حفر الآبار عبر السهول الساحلية والهضاب الجافة والمدرجات الجبلية. ساهم غياب التنظيم خلال تلك الفترة في الاستنزاف السريع للمياه الجوفية، ما شكل تهديداً متزايداً لسبل العيش المحلية في المناطق الريفية وإمدادات المياه

تنطلق العدالة المائية من الاعتراف بالمياه وخدمات الصرف الصحي بوصفهما حقين أساسيين من حقوق الإنسان، يقتضيان ضمان وصول الجميع بصورة متساوية إلى مياه شرب آمنة وخدمات صرف صحي ملائمة، إلى جانب ضمان عدم التمييز، وفي ظل المشاركة، والمساءلة، والشفافية.¹⁰ لا تقتصر العدالة المائية على مجرد التوزيع العادل للموارد المائية للجهات المقتدرة مادياً، بل تمتد إلى الاعتراف بالفئات المهمشة وهشاشتها الخاصة، بما يضمن عدم تحملها أعباء ندرة المياه أو إخفاقات الحوكمة.

تؤكد العدالة المائية أهمية المشاركة في عمليات صنع القرار، والمساءلة على مختلف المستويات، والشفافية في تبادل المعلومات. وهي تتمحور أساساً حول مسألة من يستخدم الموارد المائية ومن يتحكم فيها، ومن تُسمع أصواتهم في رسم السياسات، ومن تُصان حقوقهم عندما تصبح المياه نادرة أو موضع نزاع، وترتبط العدالة البيئية بشكل وثيق بنظرية العدالة البيئية، التي تشدد على التوزيع العادل، والمشاركة الفعالة، والاعتراف بالفئات المهمشة.¹¹ من هذا المنطلق، تتجاوز العدالة المائية مفهوم المساواة في تقديم الخدمات لتشمل المساواة داخل أنظمة الحوكمة نفسها.

يعني تطبيق إطار عمل الانتقال العادل على قطاع المياه توجيه عملية تحول أنظمة حوكمة المياه نحو الاستدامة، وكانت منظمة العمل الدولية هي أول من اعتمد «المبادئ التوجيهية لإطار الانتقال العادل» بوصفها مبدأً إرشادياً للعمل المناخي يضمن الحماية الاجتماعية والإدماج خلال التحول نحو اقتصادات مستدامة بيئياً، وكان ذلك قبل الإشارة إليه في اتفاقية باريس لعام 2015.¹² انطلاقاً من هذا الإطار الأوسع للانتقال العادل، يضمن الانتقال العادل للمياه

10 "Resolution adopted by the General Assembly on 28 July 2010: 64/292/. The human right to water and sanitation", UN General Assembly, 3 August 2010, available at <https://undocs.org/A/RES/64/292/> (UN General Assembly, "Resolution 64/292/"); "OHCHR and the rights to water and sanitation", Office of the High Commissioner for Human Rights, available at <https://www.ohchr.org/en/water-and-sanitation>; Farhana Sultana, "Water justice: Why it matters and how to achieve it", Water International, 2018, available at <https://doi.org/10.1080/02508060.2018.1458272>; Margreet Zwarteveen and Rutgerd Boelens, "Defining, researching and struggling for water justice: some conceptual building blocks for research and action", Water International, 19 March 2014, available at <https://doi.org/10.1080/02508060.2014.891168/>

11 David Schlosberg, "Defining Environmental Justice: Theories, Movements, and Nature", Oxford University Press, 1 May 2007, available at <https://academic.oup.com/book/4798>

12 "Guidelines for a just transition towards environmentally sustainable economies and societies for all", International Labor Organization, 2 February 2016, available at https://www.ilo.org/global/topics/green-jobs/publications/WCMS_432859/lang-en/index.htm; "Paris Agreement", UN, 2015, available at https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf

13 Hamud al-Hitar, "Environmental Justice as an Approach for Strengthening Water Security in Yemen amid Conflict and Climate Change" (Arabic), Journal of Strategic Studies for Disasters and Opportunity Management, 4 January 2026, available at <https://democraticac.de/?p=108120>

14 Dana Abi Ghanem, "Financing Water Justice: International Aid and Development in the MENA Region", Arab Reform Initiative, 30 January 2026, available at <https://www.arab-reform.net/publication/financing-water-justice-international-aid-and-development-in-the-mena-region>

15 UNDP, "A Holistic Approach".

16 Gerhard Lichtenthaeler, "Water Conflict and Cooperation in Yemen", Middle East Research and Information Project, 24 March 2010, available at <https://merip.org/201003//water-conflict-and-cooperation-in-yemen/>

المعنية بالمياه، وانخفاض مستويات الوعي العام، وتضارب مصالح النخب، وضعف تطبيق القوانين من قبل السلطات القضائية والأمنية.

3.1. الجهات الفاعلة الوطنية والدولية

تتسم حوكمة قطاع المياه في اليمن بالتجزئة المؤسسية، لا سيما في ظل النزاع المستمر. مع ذلك، لا تزال عدة مؤسسات حكومية رئيسية تؤدي أدواراً مرتبطة بإدارة المياه، ويتألف هيكل مؤسسات قطاع المياه العامة من وزارتين رئيسيتين على المستوى الوطني: وزارة المياه والبيئة، ووزارة الزراعة والري والثروة السمكية، كما تؤدي الهيئة العامة للموارد المائية، بوصفها هيئة وسيطة، دوراً مهماً. وفقاً لقانون المياه ولوائحه التنفيذية، تتولى وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة للموارد المائية مسؤولية تنظيم وتطوير الموارد المائية، بينما تؤدي وزارة الزراعة والري والثروة السمكية دوراً حاسماً، إذ تستخدم ما بين 80 و90 في المئة من الموارد المائية في الزراعة، وتتولى الوزارة صياغة السياسات والتشريعات التي تنظم استخدام مياه الري بما يتماشى مع السياسات والخطط الوطنية للمياه.

قبل الحرب الراهنة، تمثلت الجهات الدولية الرئيسية في قطاع المياه اليمني بالحكومة الهولندية، والحكومة الألمانية عبر الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (GIZ) وبنك التنمية الألماني (KfW)، والبنك الدولي، كما قُدِّم دعم محدود من مانحين ثنائيين وبنوك تنمية متعددة الأطراف، من ضمنها البنك الإسلامي للتنمية، والحكومة اليابانية عبر الوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جاياكا)، ووكالات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، ومنظمة الأغذية والزراعة. نُسقت تدخلات هؤلاء المانحين بشكل وثيق مع الحكومة اليمنية، خصوصاً وزارة التخطيط والتعاون الدولي، ووزارة المياه والبيئة، والهيئة العامة للموارد المائية، بهدف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجه الاستثماري، والعمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالي المياه والصرف الصحي.

منذ اندلاع الصراع عام 2014، اضطلعت مجموعة أوسع من الجهات الدولية والوطنية بأدوار متزايدة الأهمية في قطاع المياه اليمني، وبرزت المنظمات غير الحكومية المحلية ومنظمات المجتمع المدني بشكل خاص كجهات مؤثرة، مستفيدة من ارتباطها الوثيق بالمجتمعات المحلية وفهمها للسياقات المحلية. حتى كانون الثاني/ديسمبر 2024، كانت 81 منظمة غير حكومية وطنية تشارك بنشاط في الاستجابة داخل اليمن، ويضم العديد منها مكونات مرتبطة بالمياه.²² كما لا تزال السلطات القبلية وقادة المجتمعات المحلية والزعماء الدينيون يحتفظون بنفوذ كبير في حوكمة المياه، لا

للمدن الكبرى،¹⁷ وتفاقم الابتعاد عن الممارسات التقليدية بسبب نقص اليد العاملة الناتج عن هجرة الرجال في سن العمل. مع مرور الوقت، استفادت نخبة صغيرة، تتكون بمعظمها من مزارعين أثرياء وشخصيات سياسية وأصحاب أعمال - من التوسع في زراعة المحاصيل النقدية، بينما هُمّش صغار المزارعين، وأدى هذا التركيز في الاستفادة إلى خلق توترات وتعميق أوجه عدم المساواة والمساهمة في أنماط غير مستدامة لاستخدام المياه.

في تسعينيات القرن الماضي، أدركت السلطات الرسمية المخاطر المرتبطة بالاستخراج المفرط للمياه والسياسات ذات الصلة، وبدعم من شركاء دوليين، أطلقت عملية إصلاح كبرى لقطاع المياه، شملت وضع الاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه عام 2005، التي فوضت بعض الصلاحيات إلى هيئات محلية مثل جمعيات مستخدمي المياه ولجان الأحواض، لا سيما في تطوير وتنفيذ خطط العمل المحلية. كما نُفذت لامركزية المؤسسة العامة للمياه والصرف الصحي في المناطق الحضرية الكبرى، ما أدى إلى إنشاء مؤسسات محلية.¹⁸ صدر قانون المياه رقم 33 لعام 2002، بهدف تعزيز الإدارة المستدامة للمياه وتنظيم استخراج المياه الجوفية عبر إجراءات مثل ترخيص حفر الآبار وتسجيل معدات الحفر.¹⁹ كما مهد القانون الطريق لإنشاء وزارة المياه والبيئة (MWE) التي أنشئت في أيار/مايو 2003. عام 2006، أنشأت الوزارة نظام معلومات مؤشرات الأداء لتقييم كفاءة خدمات المياه والصرف الصحي على مستوى المؤسسات المحلية.²⁰

علاوة على ذلك، اعتمدت العديد من السياسات والاستراتيجيات لمعالجة تحديات إدارة المياه في اليمن، من بينها: «سياسة إصلاح قطاع المياه والصرف الصحي الحضري» (1997)، و«سياسة واستراتيجية إدارة وتنمية الموارد المائية» (1999-2000)، و«سياسة إدارة الأحواض المائية» (2000)، و«سياسة إصلاح القطاع الزراعي» (2000)، و«سياسة مياه الري» (2001).²¹ على الرغم من إدخال بعض الإصلاحات، فإنها لم تُنفذ أو تُطبق بالكامل (خصوصاً تلك المتعلقة بحماية مصادر المياه) بسبب محدودية القدرات المؤسسية، وضعف التنسيق بين الجهات

17 Martha Mundy, "The war on Yemen and its agricultural sector", Elikadura, April 2017, available at <https://www.elikadura21.ehnebizkaia.eus/wp-content/uploads/201750-/04/Mundy.pdf>

18 GIZ, "Yemen Water Sector: Part 1".

19 "Water Law No. 33 of 2002" (Arabic), FAOLEX Database, FAO Yemen, available at <https://faolex.fao.org/docs/pdf/yem46667.pdf>

20 Yemen Water Sector: Damage Assessment Report of Twelve Water Supply and Sanitation Local Corporations (LCs) and their Affiliated Branch Offices and Utilities – Part 2: Situation Assessment Report", GIZ, 2018, available at https://www.giz.de/de/downloads/giz2018-en_Yemen-Water-Sector_Stage-3-Part-2.pdf

21 Qahtan Yehya A. M. al-Asbahi, "Water Resources Information in Yemen", UN Intersecretariat Working Group on Environment Statistics, International Work Session on Water Statistics, June 2005, available at https://unstats.un.org/unsd/environment/envpdf/pap_wasess3a3yemen.pdf

التالية:

- تحديد ورسم خريطة منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المياه، بما يشمل أدوارها وتدخلاتها والتحديات التي تواجهها والفرص المتاحة لها؛
- توثيق المبادرات المحلية المتعلقة بالمياه، لفهم الجهات التي تتحمل مسؤولية تحقيق الانتقال العادل ومن يتأثر به؛
- دراسة ديناميكيات القوة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية فيما يتعلق بصياغة السياسات وعمليات صنع القرار المتعلقة بإدارة المياه ومسارات التحول العادل؛
- تطوير توصيات سياسية تستند إلى الأدلة، وتتضمن خطوات واضحة وقابلة للتنفيذ لأصحاب المصلحة الرئيسيين بهدف تعزيز التحول العادل في اليمن، مع تركيز خاص على قطاع المياه؛
- توفير أداة إلكترونية سهلة الاستخدام وتفاعلية لخريطة المنظمات .

يستعرض هذا الجزء من الدراسة تفاصيل البحث، بما في ذلك آلية اختيار منظمات المجتمع المدني المشاركة في الدراسة، والأساليب والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وأبرز نتائج الدراسة، والتوصيات السياسية ذات الصلة.

2.2. المنهجية

اعتمدت عملية رسم الخريطة مقارنة متعددة المراحل تجمع بين الأساليب الكمية والنوعية لتحديد منظمات المجتمع المدني ذات الصلة وأدوارها.

المرحلة الأولى 1: تحديد منظمات المجتمع

المدني والمقابلات الأولية مع المصادر الرئيسية

اعتمدت المرحلة الأولى على أسلوب العينة الهادفة وتقنية «كرة الثلج»²⁵ بدأت هذه المرحلة بتحديد منظمات المجتمع المدني المحلية والشبكات العامة ذات العلاقة في جميع أنحاء البلاد، وذلك عبر مراجعة مكتبية، وعبر منصات التواصل الاجتماعي ذات الصلة، وكذلك المنظمات المعروفة لفريق البحث. عُقدت مقابلات إلكترونية شبه منظمة مع ممثلي ورؤساء هذه المنظمات، إذ ناقش المشاركون أنشطة منظماتهم، وطلب منهم ترشيح منظمات إضافية تعمل في مجال العدالة المائية أو المناصرة ذات الصلة. أتاح هذا

سيما في المناطق الريفية، وخلال فترات الحرب، أثبتت هذه الهياكل التقليدية قدرتها على الصمود أكثر من المؤسسات الرسمية، إذ حافظت على مستوى معين من إدارة المياه حتى في المناطق ذات الحضور الحكومي المحدود.

خلال فترة الصراع، أصبحت المنظمات الدولية ووكالات الأمم المتحدة أكثر انخراطًا في التدخلات المتعلقة بالمياه في اليمن، من بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسيف، والمنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والبنك الدولي، ولجنة الإنقاذ الدولية، ومنظمة كير الدولية، ومنظمة أوكسفام، ومنظمة إنقاذ الطفولة، والمجلس النرويجي للاجئين. حتى كانون الثاني /يناير 2025، كانت 197 منظمة إغاثة تنفذ استجابات إنسانية في اليمن، ويشارك العديد منها في تدخلات مرتبطة بالمياه.²³ من أبرز المانحين الدوليين: دول مجلس التعاون الخليجي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، المملكة المتحدة، البنك الدولي، الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ، كندا، اليابان، النرويج، والسويد.²⁴

يعد القطاع الخاص أيضًا فاعلاً مهمًا في قطاع المياه اليمني، لا سيما في ظل استمرار هشاشة الدولة؛ إذ يوفر باعة المياه حاجة المناطق الريفية التي تفتقر إلى شبكات مياه عاملة، على الرغم من الكلفة المرتفعة، نظرًا إلى غياب البدائل الأخرى، كما يؤدي القطاع الخاص دورًا تكميليًا خلال فترات النقص في المناطق التي تتوفر فيها الشبكات، من بينها المناطق الحضرية.

2. خريطة منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المياه

1.2. الأهداف

رسمت هذه الدراسة خريطة لـ 53 منظمة مجتمع مدني تعمل في قطاع المياه، مع التركيز على المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً. ونظراً إلى التحديات الأمنية والقمع المستمر الذي يمارسه الحوثيون ضد منظمات المجتمع المدني، لم تتمكن سوى ثمان منظمات من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين من الاستجابة والمشاركة في هذا المسح. يتناول التقرير دور منظمات المجتمع المدني اليمنية في إدارة المياه، وقد تم إعداد هذه الخريطة لتحقيق الأهداف

23 "Yemen Humanitarian Needs and Response Plan 2025", OCHA, 15 January 2025, <https://www.unocha.org/publications/report/yemen/yemen-humanitarian-needs-and-response-plan-2025-january-2025ensureprotectprevent> (OCHA, "Yemen Humanitarian Needs").

24 OCHA, "Yemen Humanitarian Needs".

25 «العينة الهادفة» تعني اختيار المشاركين بسبب معرفتهم أو خبرتهم المحددة ذات الصلة بالدراسة؛ و«تقنية كرة الثلج» تعني البدء بالمشاركين المعروفين أو ذوي الصلة بالدراسة وطلب توصيتهم بأشخاص آخرين ذوي صلة، ما يسمح بتوسيع العينة من خلال العلاقات الشخصية أو المهنية.

منظمات المجتمع المدني والسلطات الرسمية. هذا الفهم كان ضرورياً لتحديد الاستجابات السياسية المناسبة. ويتضمن الملحق (2) تفاصيل جدول أعمال الورش وقوائم المشاركين.

المرحلة الرابعة: رسم خرائط تفاعلية لمنظمات المجتمع المدني وتصوير البيانات بصرياً

تمثل أحد المكونات التحليلية الأساسية لهذا التقرير في إنشاء منصة إلكترونية تفاعلية لخرائط منظمات المجتمع المدني، تُظهر فيها التوزيع الجغرافي، والتركيز المواضيعي، ونطاق عمل منظمات المجتمع المدني المنخرطة في المبادرات والمرتبطة بالمياه في مختلف أنحاء اليمن. دُمجت البيانات التي جُمعت من المقابلات والاستبيانات ضمن أداة الخرائط هذه، ما أتاح تحديد التجمعات الجغرافية، وفجوات الخدمات، وفرص التعاون المحتملة. تتضمن الخريطة التفاعلية معلومات حول 53 منظمة في جميع أنحاء البلاد، وهي مصممة لتدعم اللغتين الإنجليزية والعربية، بما يتيح للمستخدمين التنقل بسهولة بين اللغتين.²⁷ كما توفر خيارات فلترة وبحث تسمح بتصنيف المنظمات بحسب المحافظة والمديرية ومجال العمل والكلمات المفتاحية المحددة، ما يجعلها أداة عملية للتوسع والاستكشاف والتحليل.

3. النتائج الرئيسية

1.3. منظمات المجتمع المدني في قطاع المياه والبيئة

تُعدّ منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المياه والبيئة في اليمن حديثة نسبياً، وتُظهر بيانات الاستبيانات أن 73.6 في المئة من المنظمات التي شملها المسح (39) من أصل 53 منظمة) أسست بين عامي 2012 و2025 (انظر الشكل 1 أدناه). يعكس هذا التوجه تراجع في قدرات مؤسسات الدولة الرسمية وانخفاض توافر تمويل الجهات المانحة لهذه المؤسسات، لا سيما منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية عام 2011، وما تلاها من أزمة سياسية وحرب أدت إلى تدهور الخدمات العامة. على الصعيد الجغرافي، تتركز أنشطة منظمات المجتمع المدني حالياً في المراكز الحضرية الرئيسية الواقعة ضمن مناطق الحكومة المعترف بها دولياً، مثل العاصمة المؤقتة عدن، وتعز، أكبر مركز حضري (انظر الشكل 2 أدناه).

النهج توسيع نطاق العينة بصورة طبيعية وأثبت فعاليته في سياق متأثر بالنزاع.²⁶ أجريت مقابلات إلكترونية مع ممثلي منظمات المجتمع المدني لاستكشاف بيئات عملهم وسياساتهم الداخلية المعتمدة، واستراتيجيات المناصرة، وآليات إشراك المجتمعات المحلية، وطبيعة تفاعلهم مع الجهات الحكومية والفاعلين الدوليين.

المرحلة الثانية 2: الاستبيانات المنظمة لمنظمات المجتمع المدني

لاستكمال الرؤى التي جُمعت، وُزّع استبيان منظم (انظر الملحق 1) عبر الإنترنت على 53 منظمة مجتمع مدني حُدّت في المرحلة الأولى، من بينها ثماني منظمات من مناطق خاضعة لسيطرة الحوثيين، كما أن العديد من منظمات المجتمع المدني العاملة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً تمتلك فروعاً تشغيلية تعمل أيضاً في مناطق سيطرة الحوثيين. تم جمع بيانات حول خصائص المنظمات، ومجالات تركيز عملها (مثل خدمات المياه، والصرف الصحي، والمناصرة البيئية، وبناء القدرات، والرعي)، إضافة إلى نطاق تغطيتها الجغرافية، والمعلومات المتعلقة بالعوائق التي تحدّ من فعاليتها مشاركتها وتأثيرها في السياسات العامة، وقد ساهمت هذه المرحلة في إنتاج بيانات كمية قابلة للمقارنة، ما دعم عملية رسم خريطة لأنشطة منظمات المجتمع المدني.

المرحلة الثالثة: ورش عمل أصحاب المصلحة

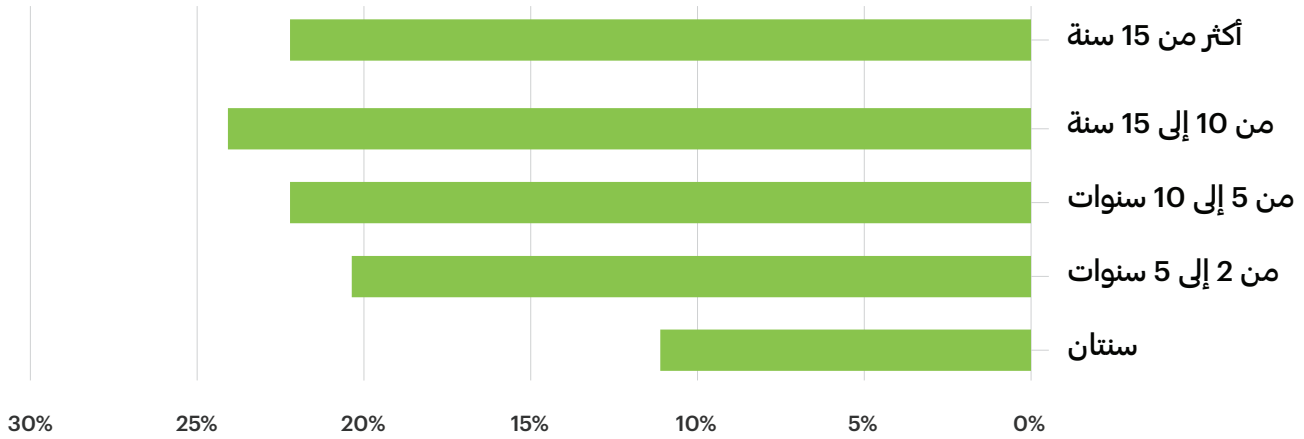
تضمنت المرحلة الثالثة أربع ورش عمل تشاركية، عُقدت اثنتان منها في عدن وواحدة في تعز وأخرى في حضرموت، بمشاركة منظمات المجتمع المدني وصنّاع السياسات، بمن فيهم مسؤولون وممثلون عن الهيئات المعنية بالمياه. عُقدت هذه الورش في كانون الثاني/ديسمبر 2025، بإشراف خبراء في مجالات المياه والبيئة وقطاعات ذات صلة.

هدفت الورش إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: (1) تأكيد نتائج البحث الأولية؛ (2) تسهيل الحوار بين مختلف أصحاب المصلحة حول الوصول إلى المياه، عبر مناقشة المستفيدين والمتضررين، والسياسات المرتبطة بذلك، ومواطن القصور وفرص التعاون؛ و(3) تطوير توصيات مرتبطة بالسياسات العامة. كشفت هذه الورش عن رؤى عميقة، وإن كانت متناقضة أحياناً، لا سيما في مجال العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الرسمية، التي شكلت عنصراً أساسياً في تشخيص طبيعة الديناميكيات القائمة حالياً بين

26 Rowland Atkinson and John Flint, "Accessing Hidden and Hard-to-Reach Populations: Snowball Research Strategies", Social Research Update, Issue 33, Summer 2001, available at <https://sru.soc.surrey.ac.uk/SRU33.html>; Mahin Naderifar, Hamideh Goli, and Fereshte Ghaljaie, "Snowball Sampling: A Purposeful Method of Sampling in Qualitative Research", Strides in Development of Medical Education, 25 June 2017, available at https://sdme.kmu.ac.ir/article_90598.html

27 "Water-Related Organizations in Yemen", Interactive map, Sana'a Center for Strategic Studies, available at <https://yemen-water-orgs.onrender.com/>

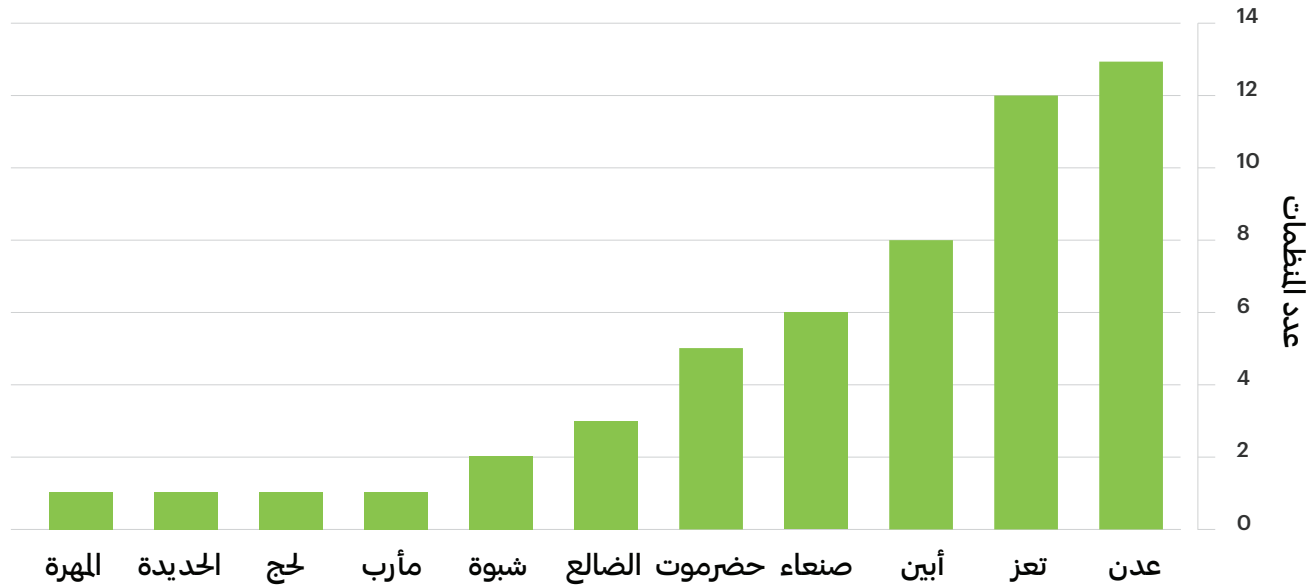
الشكل 1. توزيع منظمات المجتمع المدني حسب سنة التأسيس



ملاحظات:

رسم بياني أعده المؤلفون استنادًا إلى البيانات التي جُمعت .
من بين جميع المنظمات التي شملها الاستطلاع، لم تكن هناك أي منظمة عمرها أقل من سنتين.

الشكل 2. توزيع منظمات المجتمع المدني حسب المحافظة



ملاحظة: رسم بياني أعده المؤلفون استنادًا إلى البيانات التي جُمعت .

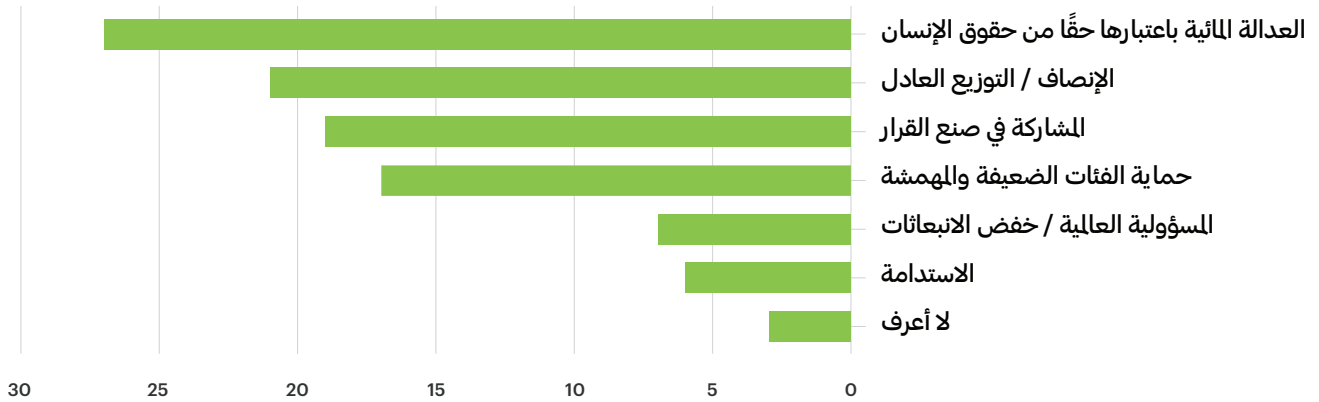
بينما أكدت نسبة 35 في المئة (19 منظمة) أهمية المشاركة في عمليات صنع القرار. بالإضافة إلى ذلك، شددت 31 في المئة (17 منظمة) على ضرورة حماية الفئات الهشة والمهمشة. أشار عدد أقل من المشاركين إلى قضايا المسؤولية العالمية والاستدامة والانبعاثات، في حين أقرت نسبة محدودة (6 في

وفقًا لنتائج الاستبيان، تعتبر غالبية منظمات المجتمع المدني أن العدالة المائية والبيئية هي حقوق إنسانية، وشددت 50 في المئة من المنظمات (27 منظمة) على أن ذلك يشمل الحق في بيئة صحية. تلا ذلك، نسبة 39 في المئة (21 منظمة) أشارت إلى تركيزها على العدالة في توزيع الموارد والإنصاف،

والمائية، التي تؤكد ضرورة التوزيع العادل للمنافع والأعباء، والمشاركة الشاملة، والحوكمة الشفافة، والاعتراف بالحقوق المتساوية لجميع فئات المجتمع بمختلف هوياتها.²⁸

المئة، أي ثلاث منظمات) بوجود إدراك مفاهيمي محدود لهذه القضايا (انظر الشكل 3 أدناه). تتوافق هذه التعريفات الخاصة بالعدالة المائية إلى حد كبير مع الأطر العالمية للعدالة البيئية

الشكل 3. تعريف منظمات المجتمع المدني للعدالة المائية والبيئية



ملاحظة: رسم بياني أعده المؤلفون استناداً إلى البيانات التي جُمعت .

مع ذلك، تشير عدة دراسات وتقييمات خبراء إلى قراءة أكثر نقداً لهذه التدخلات، فعلى الرغم من أنها توفر غالباً دعماً منقذاً للحياة، إلا أن جزءاً كبيراً منها لا يزال مدفوعاً بأجندات المانحين، ومجزأ، ويفتقر إلى تقييمات شاملة للاحتياجات. في كثير من الحالات، يحدث تكرار في المشاريع، وضعف في التنسيق، ومحدودية في الاستدامة،²⁹ كما تهيمن التدخلات ذات الطابع الطارئ، في حين لا تزال مشكلات مثل استنزاف المياه الجوفية الشحيحة أصلاً، وعدم كفاءة الري، وتفكك المؤسسات من دون معالجة.³⁰ لا تقتصر المشكلة على فجوة في تقديم الخدمات فحسب، بل تتعلق أيضاً بالتفكك المؤسسي، وضعف تنظيم استخدام المياه الجوفية، وهيمنة الاستجابات قصيرة الأمد على حساب الإصلاحات الهيكلية والتدخلات التنموية.³¹ لذلك، تبقى المخاوف قائمة بشأن الأولويات والتنسيق والمواءمة الاستراتيجية للتدخلات مع أهداف الإدارة المستدامة طويلة الأمد للموارد المائية.

في حين تركز غالبية منظمات المجتمع المدني التي شملها الاستطلاع حصرياً على قضايا المياه، فإن 44 منها تعمل أيضاً في مجالات بيئية أخرى. بشكل عام، تميل تدخلات هذه المنظمات إلى التركيز على الدعم المجتمعي، والبنية التحتية، وأنشطة التوعية (انظر الشكل 4 أدناه)، وعلى الرغم من أن هذه التدخلات تؤدي دوراً مهماً في تلبية الاحتياجات العاجلة، فإن الانخراط المحدود نسبياً في إدارة الموارد والبحث العلمي يكشف عن فجوة بنيوية قد تعيق الاستدامة، وحوكمة المياه، والعدالة البيئية، وجهود الانتقال العادل في اليمن.

تركز 42 منظمة من منظمات المجتمع المدني على التوعية المجتمعية باعتبارها عنصراً أساسياً في الإدارة المستدامة للموارد، إلى جانب تركيز 39 منظمة منها على مشاريع المياه والصرف الصحي الطارئة التي تعكس الاحتياجات الملحة للمجتمعات المحلية في سياقات النزاع. في الوقت نفسه، تركز تدخلات 28 منظمة على مجال الري، و23 منظمة على حصاد مياه الأمطار ما يشير إلى تفاقم أزمة المياه، وإلى تحول متزايد نحو ممارسات أكثر استدامة في الزراعة وإدارة المياه.

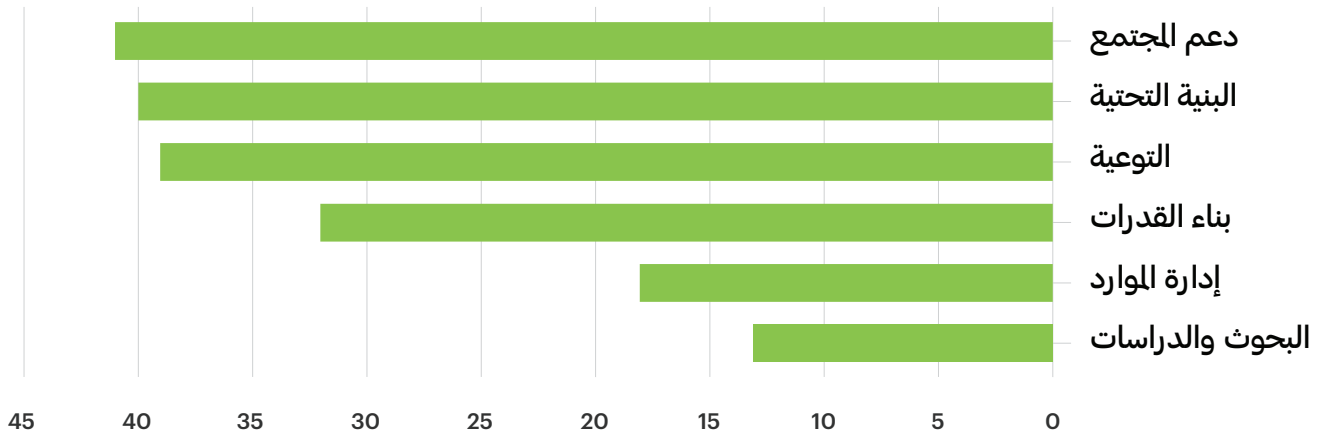
28 UN General Assembly, "Resolution 64292/"; Emily McKee, "Procedural Justice in Water Management: A Review", Water, Vol. 17, No. 13, 2 July 2025, available at <https://doi.org/10.3390/w17131987>; Marian J. Neal, A. Lukasiewicz, and G. J. Syme, "Why justice matters in water governance: Some ideas for a 'water justice framework'", Water Policy, Vol. 16, No. S2, November 2014, available at <https://doi.org/10.2166/wp.2014.109>

29 ICVA, "Measuring Humanitarian Localisation".

30 World Bank Group, "Yemen: Country, Climate, and Development".

31 "Input to the Yemen Policy Note no. 4 on Inclusive Services Delivery: Addressing the Challenge of Extreme Water Scarcity for Reconstruction and Beyond", World Bank Group, Working Paper No. 120533, 2017, available at <https://documents1.worldbank.org/curated/en/6730615084060878Types26/pdf/120533-WP-P159636-PUBLIC-Yemen-Water-Policy-Note-Input-to-PN-4.pdf> (World Bank Group, "Input to the Yemen Policy Note").

الشكل 4. مجالات تدخلات منظمات المجتمع المدني



ملاحظة: رسم بياني أعده المؤلفون استناداً إلى البيانات التي جمعت.

منظمة للحصول على دعم تقني.

تشير منظمات المجتمع المدني إلى ضعف مشاركتها في صنع السياسات،³² غير أن المسؤولين وصناع القرار يحملون رؤية مختلفة، إذ قال أحد المسؤولين: «صياغة السياسات هي مسؤولية حكومية حصراً».³³ وأعرب مسؤول آخر عن خيبة أمله خلال تفاعلاته مع ممثلي منظمات المجتمع المدني ومع من يطلقون على أنفسهم «خبراء المياه والبيئة»، مشيراً إلى أن كثيرين منهم يفتقرون إلى المؤهلات اللازمة. تعرقل هذه الآراء التنسيق الفعال في سياسات المياه، كما تكشف عن فجوة واضحة في مشهد السياسات الحالي فيما يتعلق بقدرات منظمات المجتمع المدني.³⁴ تؤدي عمليات صياغة السياسات التي تجري بمشاركة محدودة من أصحاب المصلحة المعنيين - لا سيما المجتمعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني - إلى سياسات تفيد بشكل غير متناسب الجهات التي تمتلك نفوذاً قائماً وإمكانية الوصول إلى الموارد، أو تلك التي تستفيد من ضعف الرقابة التنظيمية، مثل الجهات التي تمارس حفر الآبار بشكل غير منظم أو غير مرخص واحتكار الموارد.

إن الافتقار إلى الشفافية وغياب منصة مشتركة للهيئات الحكومية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني يعوق التنسيق الفعال للاتفاق على معايير وسياسات موحدة، وفي هذه الحالة، تطبق المؤسسات الحكومية سياساتها الخاصة وتنفذها.³⁵ على الرغم من أن العديد من منظمات المجتمع المدني لديها وحدات تعمل في مشاريع البيئة

تؤثر تصورات منظمات المجتمع المدني، المتعلقة بأبرز التأثيرات البيئية أو المناخية في اليمن، بشكل مباشر على عملها، إذ تُعد ندرة المياه (48 منظمة) والفيضانات (37 منظمة) من أكثر القضايا التي دُكرت. تقوض ندرة المياه، التي تفاقم بسبب تغير المناخ والنزاع، العدالة في الوصول إلى الموارد، ويؤثر هذا الوضع بشكل غير متناسب على الفئات الهشة، ما يفاقم عدم المساواة الاجتماعية. يعدّ وعي منظمات المجتمع المدني بتداخل تحديات ندرة المياه المزمّة والكوارث المناخية الحادة أمراً ضرورياً لدفع مسار التحول البيئي. يبرز هذا الفهم أوجه الهشاشة الناتجة عن تغير المناخ والتي تزيد من حدة ندرة المياه المرتبطة بالنزاع.

2.3. ديناميات السلطة والانخراط في السياسات

تتسم العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والسلطات المحلية بطابع من التنسيق العملي أكثر من كونها تأثيراً استراتيجياً في صنع السياسات، وعلى الرغم من تطوير إطار شراكة بين الحكومة اليمنية ومنظمات المجتمع المدني عام 2013، مع خطة عمل شاملة حتى العام 2015، لا توجد أدلة على إحراز تقدم في تنفيذها. تشير بيانات المقابلات إلى أن الوظائف الأساسية لهذه العلاقة تتمثل في التنسيق الميداني حسب 49 منظمة مجتمع مدني، وتنفيذ المشاريع وفقاً لـ 32 منظمة. بالمقابل، أفادت 17 منظمة بأنها تتعامل مع السلطات للحصول على التراخيص فقط، بينما سعت 27

32 ورشة عمل لممثلي منظمات المجتمع المدني، عدن، 22 كانون الثاني/ديسمبر 2025.

33 ورشة عمل لصناع القرار وممثلي المؤسسات العامة، عدن، 23 كانون الثاني/ديسمبر 2025.

34 انظر أيضاً القسم 3.1.3، الذي يوضح مشاركة منظمات المجتمع المدني المحدودة في إدارة الموارد والبحوث، ما يسلط الضوء على فجوة بالقدرات في مجال حوكمة المياه.

35 ورشة عمل عدن لصناع القرار.

يعيشه أولئك الذين يقعون بعيداً تحت هذا المتوسط.⁴²

بالمقابل، تستفيد الصناعات الكبرى والزراعة التصديرية وتجارة المحاصيل النقدية، والأفراد أو المجموعات النافذة من الأزمة ومن غياب السلطة الفاعلة. فكثيراً ما تحتكر هذه الجهات مصادر المياه، ما يكشف عن اختلالات كبيرة في موازين القوة المتعلقة بتوزيع الموارد.⁴³ يُبرز هذا الوضع جانباً حاسماً من الظلم المائي: فالمسألة لا تتعلق فقط بالندرة أو بالحلول التقنية، بل بمن يمتلك السلطة، ومن يجني الفوائد، ومن يتحمل المعاناة.

ظهرت العلاقة بين ندرة المياه والظلم المائي والصراع بوضوح في نتائج الدراسة؛ إذ كشفت ورشة عمل عُقدت مع منظمات مجتمع مدني محلية بتعز، كيف أدى استخدام المياه كسلاح وتقييد الوصول إليها، إلى ندرة حادة وحرمان العديد من الأحياء من المياه، وهي أزمة تفاقمت بفعل الحصار المستمر للمدينة وارتفاع أسعار المياه.⁴⁴ حدد المشاركون في حضرموت النزاعات المرتبطة بالمياه بوصفها ظاهرة واسعة ومتفاقمة ترتبط مباشرة بالتوزيع غير العادل، واحتكار الموارد من قبل جهات نافذة، وضعف المؤسسات والأطر التنظيمية. تتداخل هذه النزاعات غالباً مع الخلافات على الأراضي، لتصبح قضايا شائعة أمام المحاكم المحلية، وفاقم هذا الوضع المتردي التوترات الاجتماعية وأوجه عدم المساواة، ويتزايد الظلم المائي على نحو يكشف عن اختلالات مرتبطة بتفاوت النفوذ والسياسة والسيطرة، فيما يشكّل ضعف تطبيق القوانين وتراجع المساءلة العامة، أبرز مظاهره.

تلوث المياه

برز تلوث المياه كخطر من أبعاد الظلم المائي، وإن كان مهمشاً غالباً. خلال ورشة العمل التي عُقدت بالمكلا، تبادل المشاركون روايات حية ومقلقة عن التلوث الميكروبيولوجي والتلوث النفطي، إذ روى أحد المشاركين قصة امرأة في بروم ميفعة، اضطرت إلى جمع مياه الشرب من وادٍ ملوثٍ لأنها كانت عاجزة عن شراء المياه من الصهاريج (الوايتات)، كما أثّرت مخاوف بشأن التلوث الواسع للمياه السطحية بسبب أنظمة الصرف الصحي غير المناسبة (البالوعات)، واحتمال وجود معادن ثقيلة نتيجة لعمليات شركات النفط في مناطق مثل ساه، العلية. على الرغم من ندرة الدراسات المتخصصة حول التلوث النفطي، فإن شهادات المجتمعات المحلية تؤكد باستمرار آثاره المدمرة على الصحة العامة وسبل العيش، ويعدّ ذلك مثلاً واضحاً على الظلم البيئي، إذ تتحمل المجتمعات الأكثر هشاشة العبء الأكبر من التدهور البيئي.⁴⁵

أو المياه، فإنها تفتقر إلى سياسات مؤسسية داخلية توجه عملها في القضايا البيئية بشكل عام وفي مجال المياه بشكل خاص. وبدلاً من ذلك، تتشكل تدخلاتها وفقاً لاستراتيجيات وأطر الجهات المانحة أو الجهات المشرفة على المشاريع سواء كانت وطنية أو دولية.³⁶

3.3. الظلم المائي خارج نطاق المناخ والصراع وفشل الحوكمة

لا تقتصر أزمة المياه في اليمن على الجفاف الطبيعي فحسب، بل هي نتيجة تداخل معقد بين سوء الإدارة والتدهور البيئي وعدم الاستقرار السياسي والهشاشة الاجتماعية والاقتصادية.³⁷ يتجلى تغير المناخ من خلال تزايد ندرة المياه، وعدم انتظام هطول الأمطار، والظواهر الجوية المتطرفة، ما يؤثر مباشرة على الزراعة وسبل العيش المحلية، ويُفاقم الصراع المستمر هذه التحديات عبر تعطيل هياكل الحوكمة والسماح بانحيار البنية التحتية، ما يؤثر على إدارة الموارد ويسهم في الاستغلال غير المنظم للمياه.³⁸ أدت هذه العوامل إلى أشكال من الظلم المائي تتجلى في عدم المساواة في الوصول إلى المياه، وارتفاع تكلفتها، واحتكار مصادرها.³⁹

عدم المساواة

خلال الورشة التي عُقدت بعدن، أشارت منظمات المجتمع المدني إلى وجود تفاوتات كبيرة في الوصول إلى المياه، إذ تحظى بعض المناطق الحضرية بإمدادات منتظمة، بينما تُجبر مناطق أخرى، ولا سيما مخيمات النازحين والمجتمعات الريفية، على الاعتماد على صهاريج المياه مرتفعة الكلفة وهي غالباً غير آمنة،⁴⁰ وتتأثر النساء والفتيات وصغار المزارعين والنازحون وسكان المناطق المتأثرة بالنزاع بشكل غير متناسب، كما طُرحت هذه القضية خلال الورشة التي عُقدت بالمكلا، إذ أشار المشاركون إلى أن الفئات الهشة تضطر إلى الشرب من مجاري الأودية غير الآمنة بسبب غياب بدائل آمنة ومتيسرة الكلفة.⁴¹ غالباً ما يخفي متوسط حصة الفرد من المياه على المستوى الوطني الواقع القاسي الذي

36 ورشة عمل لمنظمات المجتمع المدني وصناع القرار وممثلي المؤسسات العامة، تعز، 20 كانون الثاني/يناير 2025 (ورشة عمل تعز).

37 World Bank Group, "Input to the Yemen Policy Note"

38 Helen Lackner, "Climate change and conflict in Hadhramawt and Al Mahra, Yemen", Berghof Foundation, Berghof Report 122021, 2021/, available at https://berghof-foundation.org/files/publications/2021_YemenClimateChange_EN.pdf; World Bank Group, "Yemen: Country, Climate, and Development".

39 ورشة عمل عدن لممثلي منظمات المجتمع المدني.

40 ورشة عمل في عدن لممثلي منظمات المجتمع المدني.

41 ورشة عمل لممثلي منظمات المجتمع المدني، المكلا، 23 كانون الثاني/يناير 2025 (ورشة عمل المكلا لممثلي منظمات المجتمع المدني).

42 ورشة عمل المكلا لممثلي منظمات المجتمع المدني.

43 ورشة عمل في عدن لممثلي منظمات المجتمع المدني.

44 ورشة عمل في تعز لممثلي منظمات المجتمع المدني.

45 ورشة عمل في المكلا لممثلي منظمات المجتمع المدني.

المؤسسية وتكرار الصلاحيات إلى إرباك في تحديد المسؤوليات وتقويض عمليات الرقابة. تُنتج هذه العوامل مجتمعةً نظاماً تستمر فيه عمليات استخراج المياه من دون مساءلة تذكر، ما يسرّع استنزاف الموارد على المدى الطويل ويهدد العدالة بين الأجيال.

من أبرز الأمثلة على فشل الحوكمة ما وصفه المشاركون بـ«مفارقة التصاريح»؛ حيث أشاروا إلى أن حفر بئر بشكل قانوني قد يتطلب عدداً كبيراً من التواقيع والإجراءات البيروقراطية، بينما تحدث في الواقع عمليات حفر واسعة من دون أي تصاريح. يعكس ذلك انهياراً عميقاً في آليات الإنفاذ والرقابة، وليس مجرد نقص في القوانين. يتم تجاوز الإجراءات الرسمية بصورة متكررة، ما يؤدي إلى استغلال غير منضبط للموارد ويُفاقم شخّ المياه وأوجه الظلم المرتبطة بها، ليؤكد هذا الواقع الحاجة الملحة ليس فقط إلى سنّ قوانين جديدة أو تحديث القائم منها، بل أيضاً إلى إيجاد آليات فعالة لتنفيذها وضمان الالتزام بها.

تشمل الثغرات الرئيسية التي أشار إليها المشاركون: العجز الكبير في القدرات الحكومية، والنقص الحاد في البيانات الموثوقة، وتهالك البنية التحتية، وضعف التمويل. كما أن الانقسام السياسي والنظر إلى المياه كسلعة بدلاً من كونها حقاً إنسانياً أساسياً، يقوّضان الجهود الرامية إلى تحقيق توزيع عادل وإدارة مستدامة للموارد المائية.⁴⁷ ويُنظر غالباً إلى المؤسسات الرسمية على أنها تفتقر إلى القدرات والموارد اللازمة لتنفيذ برامج فعالة، خصوصاً في ظلّ النزاع الحالي، ما يخلق فجوةً بين السياسات والممارسة الفعلية. وتؤدي هذه الهشاشة المؤسسية، إلى جانب الفساد وهجرة الكفاءات، إلى استجابات مجزأة وغالباً غير فعالة.⁴⁸

5.3. المبادرات المجتمعية والدروس المستفادة

وثقت ورش العمل عدداً من المبادرات الناجحة التي قادتها المجتمعات المحلية، وتقدّم دروساً مهمة لتعزيز العدالة المائية والقدرة على الصمود في اليمن. تؤكد هذه المبادرات قوة المعرفة المحلية، ودور المجتمعات، والاستراتيجيات التكيفية في التعامل مع الأزمات المتشابكة التي تشهدها البلاد، فقد تسببت عاصفة استوائية مدمرة عام 2008 بأضرار جسيمة في منشآت الري بوادي ثبي بمنطقة تريم، وعقب الكارثة، لعب القائد المحلي المسؤول عن تنظيم تدفقات المياه «ناظر الساقية/الخَيْل» دوراً حاسماً في إدارة الأزمة بشكل استراتيجي؛ إذ ساهم تدخله السريع في حماية نحو 65 فدناً من الأراضي الزراعية من مزيد من الدمار. لاحقاً، نُفذت أعمال إصلاح هيكلية واسعة النطاق بدعم من منظمات مثل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمنظمة الدولية

لم تتمكن الحلول التقنية - بما فيها حفر آبار جديدة، واستخدام صهاريج المياه، وإعادة تأهيل الشبكات - من معالجة الاختلالات البنيوية الأعمق، فاختزال الوصول إلى المياه باعتباره مشكلة تقنية أو هندسية يخفي الأبعاد السياسية والمؤسسية التي تحدد من يملكها؛ ومن يتمتع بها؛ ومن يتحمل تبعات نقصها وتلوّثها وفشل خدماتها. تُعدّ إعادة تأطير هذه القضية أمراً بالغ الأهمية، لأنها تنقل أجندة السياسات نحو إصلاحات هيكلية، ويمكن تحقيق هذا التحول عبر تبني مقاربة قائمة على العدالة والحوكمة، بدلاً من التركيز حصراً على سرديّة الندرة التي تمجّد الحلول التقنية.

الاستخراج المفرط للمياه الجوفية

أخيراً، برز الاستخراج المفرط للمياه كأحد أكثر القضايا انتشاراً وإثارة للقلق، وقد ميز المشاركون في مختلف الورش بين الاستخراج الطبيعي (الناتج عن تغير المناخ وتراجع معدلات تغذية المياه الجوفية) وبين الاستخراج البشري المفرط المتمثل في الضخ المفرط للمياه، خصوصاً عبر المضخات الشمسية وعمليات الحفر غير المرخصة). اتفق المشاركون على أن مصطلح «الاستخراج المفرط» يعبر بصورة أدق عن الواقع اليمني، مستشهدين بأمثلة من آبار وادي حضرموت حيث انخفضت مستويات المياه بشكل حادّ إلى عمق «ثمانى مواسير» (أي نحو 50 متراً)، في ظلّ عجز مائي سنوي كبير، فمعدل الضخ يصل إلى 400 مليون متر مكعب سنوياً مقابل معدل تغذية لا يتجاوز 250 مليون متر مكعب. هذا الاستغلال غير المستدام لمورد محدود لا يهدد الأمن المائي الحالي فحسب، بل يقوّض أيضاً بشكل خطير حق الأجيال القادمة في الوصول إلى مياه نظيفة.

4.3. الثغرات في الحوكمة وأطر السياسات

على الرغم من امتلاك اليمن أطراً قانونية رسمية - مثل السياسة الوطنية للمياه (1998-2005)، وقانون المياه رقم 33 (1995)، وقانون حماية البيئة رقم 26 (1995) - ومؤسسات معنية مثل وزارة المياه والبيئة والهيئة العامة للموارد المائية، فإن تنفيذ هذه القوانين وتطبيقها بقي ضعيفاً وغير متسق أو خاضعاً لقيود سياسية، كما أن العديد من هذه القوانين غير مكتمل، أو متقادم، ولا يواكب التحديات الحالية التي تفرضها النزاعات والتغير المناخي.⁴⁶

يظهر الفشل التنظيمي على مستويات متعددة: أولاً، هناك تراخ في تطبيق متطلبات الحصول على تصاريح حفر الآبار أو تجاوزها، فيما تنتشر عمليات الاستخراج غير الرسمية على نطاق واسع؛ ثانياً، تُقيد عملية اتخاذ القرار القائمة على الأدلة بسبب تشتت أو تقادم أنظمة مراقبة مستويات المياه الجوفية ومعدلات استخراجها؛ ثالثاً، تؤدي التدخلات

47 ورشة عمل في عدن لممثلي منظمات المجتمع المدني.

48 ورشة عمل في عدن لممثلي منظمات المجتمع المدني.

46 ورشة عمل في المكلا لممثلي منظمات المجتمع المدني.

تضمن إشراكها بصورة حقيقية، فقد أشارت المنظمات مراراً إلى مركزية اتخاذ القرار واتباع نهج من أعلى إلى أسفل، إضافة إلى غياب الشفافية، وانتشار الخلل المؤسسي، باعتبارها أسباباً رئيسية لاستبعادها من عمليات صنع السياسات. أكدت المنظمات غياب سياسة عامة واضحة لدى الجهات الرسمية، ما يعقد بشدة جهود التنسيق بين الحكومة والمجتمع المدني، وحتى في الحالات التي تُستشار فيها منظمات المجتمع المدني، يبقى دورها هامشياً غالباً.⁵⁰

تواجه منظمات المجتمع المدني أيضاً ضعفاً في قدراتها الداخلية، وتعدّ الاحتياجات المتعلقة ببناء القدرات مؤشراً مهماً على التوجه المستقبلي لهذا القطاع.

تصدّر موضوعا التغير المناخي، الذي أشارت إليه 51 منظمة، والمناصرة البيئية، التي ذكرتها 44 منظمة، قائمة الأولويات، ما يعكس رغبة واضحة لدى هذه المنظمات في تجاوز الاستجابة الطارئة نحو معالجة الأسباب البنيوية طويلة الأمد لأزمة المياه، والانخراط في إحداث تغيير على مستوى السياسات العامة.

يلخص الجدول أدناه التحديات التي حددتها المنظمات المدنية بنفسها، إضافة إلى أبرز المجالات التي أكدت حاجتها فيها إلى دعم في مجال القدرات.

للحجرة، في نموذج ناجح للتعاون بين الإدارة المحلية للأزمات والدعم التقني الدولي.

خلال نفس العام، نجحت مؤسسة وادي العين في إعادة تأهيل قنوات حيوية في وادي حضرموت بعد انهيار نظام إدارة المياه الرسمي نتيجة الفيضانات، وعلى الرغم من تأخر الاستجابة الرسمية التي تسببت بسنواتٍ من المعاناة، أظهرت هذه المبادرة قدرة المجتمعات والمؤسسات المحلية على التدخل عندما تعجز آليات الدولة عن أداء دورها.

في عدن، قادت مبادرة «إحنا قدها» الشبابية، إلى جانب مبادرة «بصمة أمل»، جهوداً تطوعية واسعة استجابة لموجات النزوح ونقص المياه الحاد في منطقة المنصورة. عمل المتطوعون الشباب على تركيب خزانات لحفظ المياه وحفر آبار سطحية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وعلى الرغم من أن هذه التدخلات كانت مدفوعة أساساً بحالة الطوارئ، فإنها لعبت دوراً بالغ الأهمية في الاستجابة للاحتياجات المائية العاجلة. تؤكد هذه الأمثلة أهمية الاعتراف بأنظمة المعرفة المحلية واستراتيجيات التكيف المجتمعية وتوثيقها ودعمها، وهي عناصر أساسية لبناء القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات.

6.3. التحديات ومسار الانتقال البيئي العادل

تواجه منظمات المجتمع المدني في اليمن عدة تحديات تحد من فعاليتها، فوفقاً لنتائج الاستبيان، تعكس أزمة التمويل والقيود المالية، التي أبلغت عنها 51 منظمة، اعتماداً شديداً على مصادر التمويل الخارجية، ولا سيما على المنظمات الدولية. تتفاقم الهشاشة المالية لهذه المنظمات بسبب القيود المرتبطة بالقدرات الداخلية، إلى جانب التحديات اللوجستية الخارجية، فغياب الاستدامة المالية يدفع العديد من منظمات المجتمع المدني إلى التركيز على التدخلات قصيرة الأمد والقائمة على الاستجابات الطارئة، بدلاً من السعي إلى مبادرات تنموية طويلة المدى.⁴⁹

أبرزت مخرجات ورشة عمل منظمات المجتمع المدني بعدن، نقاط ضعف داخلية تتعلق بالحوكمة الداخلية للمنظمات، وضعف تنفيذ السياسات الداخلية، ونقص الكفاءات التقنية، إلى جانب عوامل خارجية مثل السياقات الأمنية والاقتصادية والسياسية والبيئية المتقلبة. من بين التحديات الأخرى الصعوبة الكبيرة في الوصول إلى المعلومات والدراسات الأساسية، التي تحتكرها غالباً مؤسسات الدولة.

تعوق الحواجز البنيوية واختلالات موازين القوى مع الجهات الحكومية في الغالب قدرة منظمات المجتمع المدني على إحداث تغيير إيجابي، إلا أن أحد أبرز الهواجس التي عبّرت عنها هذه المنظمات يتمثل في غياب أطر رسمية فعالة

50 ورشة عمل في عدن لممثلي منظمات المجتمع المدني؛ وورشة عمل في المكلا لممثلي منظمات المجتمع المدني.

49 ورشة عمل في عدن لممثلي منظمات المجتمع المدني.

الجدول 1. التحديات الرئيسية واحتياجات بناء القدرات التي أبلغت عنها منظمات المجتمع المدني

الفئة	القضية أو مجال القدرات	التكرار
التحديات البارزة	التمويل والقيود المالية	51
	ضعف الشراكات والتنسيق	24
	صعوبات لوجستية أو صعوبات في مجال التواصل	12
	نقص الموظفين الفنيين	12
احتياجات بناء القدرات	التغير المناخي	51
	المناصرة البيئية	44
	الرصد والتقييم	33
	إدارة المشاريع	29
	قضايا النوع الاجتماعي	20
	كتابة المقترحات	14

الفاعلة لهذه المنظمات في العمليات السياسية وتعزيز العدالة المائية، ومن خلال معالجة هذه الفجوات التشريعية والمؤسسية، وتشجيع التعاون العادل بين مختلف الأطراف المعنية، والاستثمار الاستراتيجي في ممارسات مائية مستدامة، والاستفادة من المعارف المحلية والقدرات التكيفية المتاحة، يمكن لليمن أن تمهّد الطريق نحو مستقبل مائي أكثر عدالة وقدرة على الصمود.

لا يمكن حل أزمة المياه في اليمن عبر التدخلات التقنية وحدها، فهي تتطلب تحولاً في أنظمة الحوكمة نحو إدارة شاملة وتشاركية وخاضعة للمساءلة، تأخذ في الاعتبار واقع النزاع، وتأثيرات التغير المناخي، ومبادئ العدالة، والاستدامة، والإنصاف بين الأجيال. هذا ليس مجرد التزام من الأطراف المعنية، بل واجب أخلاقي وقانوني، ينسجم مع مبادئ أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، وخصوصاً الهدف السادس المتعلق بالمياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف السادس عشر المتعلق بالسلام والعدل والمؤسسات القوية.

سيكون الطريق إلى الأمام شاقاً، إذ يتطلب إلى جانب الحلول التقنية إعادة تقييم جذرية لبنية موازين القوى القائمة، والالتزام بضمان الوصول العادل إلى هذا المورد الحيوي وتوزيعه بإنصاف، والاعتراف بالمياه كحق إنساني أساسي وركيزة للسلام والتنمية في اليمن.

استناداً إلى المقابلات مع المصادر الرئيسية، ونتائج الاستبيانات، والرؤى المستخلصة من ورش العمل الأربع التي عُقدت في اليمن، يقترح التقرير تقديم التوصيات السياسية التالية، والقائمة على الأدلة والقابلة للتطبيق بهدف تعزيز انتقال عادل ومستدام في قطاع المياه. صيغت هذه التوصيات لمعالجة الثغرات المحددة في الحوكمة،

4. الخلاصة والتوصيات السياسية

يتجلى الظلم المائي في اليمن من خلال تفاعل عدة عوامل، إذ تفاقمت أزمة المياه المستمرة في البلاد بفعل النزاع والتغير المناخي. تتسم هذه اللامساواة بعدم تكافؤ الوصول إلى المياه، واحتكار المياه الجوفية، والاستخراج المفرط وغير المنضبط للمخزون المائي، والتلوث الذي يطال المجتمعات الأكثر هشاشة، واستخدام الموارد المائية كسلاح، وضعف تطبيق القوانين والأنظمة القائمة.

ارتفع عدد منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاع المياه استجابةً لتراجع دور مؤسسات الدولة والانهيار الإنساني. مع ذلك، لا يزال دورها يقتصر في معظمه على تنفيذ المشاريع. تشير نتائج هذا التقرير إلى أن غالبية هذه المنظمات لا تؤدي دوراً يُذكر في صياغة التشريعات والسياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالمياه، التي لا تزال خاضعة لهيمنة الجهات الرسمية والمنظمات الدولية المانحة التي تمول هذه التدخلات.

تؤكد البيانات التي جُمعت لإعداد هذا التقرير، الحاجة إلى تبني مقاربات حوكمة تشاركية تمنح المجتمعات المحلية والمنظمات المدنية دوراً أكثر فاعلية، وتكمن أهمية هذه المنظمات ليس فقط في مشاركتها في تنفيذ المشاريع والسياسات، بل أيضاً بانخراطها في عمليات صياغة السياسات بما يعكس الواقع الميداني ويعزز أصوات المجتمعات المحلية.

يُعد غياب الشفافية وانعدام الأطر المؤسسية الواضحة لصنع السياسات من أبرز العقبات التي تحدّ من المشاركة

والبيانات والدراسات المتخصصة المتعلقة بالمياه، التي غالباً تحتكرها مؤسسات الدولة إلى حد كبير. يمكن تحقيق ذلك عبر إنشاء منصات مفتوحة لبيانات المياه، ووضع معايير تقنية للتعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني، وتحديث أنظمة الرصد الهيدرولوجي والمناخي.

تطوير شراكات استراتيجية ومنسقة بين المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية. يشمل ذلك التحول من الاستجابة الطارئة قصيرة الأجل إلى التعافي طويل الأمد، ومواءمة أولويات المانحين مع الأولويات الوطنية والمحلية، وضمان تصميم المشاريع التنموية والإنسانية بالتنسيق الوثيق مع الاحتياجات المحلية والسياسات الرسمية. يعد هذا التنسيق ضرورياً لتفادي الازدواجية وتعزيز الفعالية وبناء قدرات محلية مستدامة.

4.4. ضمان الإدارة المستدامة للموارد المائية.

الاستثمار في مصادر المياه غير التقليدية وإجراءات تحسين الكفاءة، مثل حصاد مياه الأمطار ومعالجة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، لا سيما للأغراض الزراعية. ينبغي التركيز على تعزيز الحلول المحلية منخفضة الكلفة والقابلة للصيانة، بما يعزز الأمن المائي ويحد من الاعتماد غير المستدام على المياه الجوفية الآخذة في النضوب. يتوافق ذلك مع مبدأ اعتبار الأمن المائي أساساً للأمن الغذائي والطاقة.

حماية وإعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية للمياه والصرف الصحي، التي تضررت بشكل مباشر بفعل النزاع الطويل ونقص الصيانة. يشمل ذلك إعادة تأهيل البنية التحتية القائمة واستكشاف مشاريع استراتيجية طويلة الأمد مثل تحلية مياه البحر، خصوصاً في المناطق الساحلية.

إدماج مبادئ العدالة المائية في جميع السياسات القطاعية وخطط التنمية. يتطلب ذلك تحولاً جذرياً في النظرة إلى المياه، بالانتقال من اعتبارها سلعة إلى الاعتراف بها كحق إنساني أساسي ومنفعة عامة ضرورية لجميع جوانب الحياة والتنمية.

5.4. المعرفة والتوعية والمشاركة المجتمعية

سد فجوات البيانات من خلال إنشاء مراكز بحثية، وتوسيع شبكة محطات رصد الأمطار والمناخ، وإعداد دراسات متخصصة لبناء قاعدة أدلة شاملة وموثوقة لإدارة المياه وصنع السياسات. سيتمكن ذلك من اتخاذ

وتمكين المجتمع المدني، وتعزيز ممارسات إدارة المياه المرنة، بما يتماشى مع الأهداف الشاملة للدراسة.

1.4. إقرار إصلاحات تشريعية وإدارية

- تحديث وتفعيل الأطر القانونية الرئيسية، بما فيها قوانين المياه والاستراتيجيات والسياسات القائمة في اليمن، مثل السياسة الوطنية للمياه وقانون المياه والاستراتيجية الوطنية لقطاع المياه وبرنامجه الاستثماري. يجب أن تتوافق هذه التعديلات مع الواقع الحالي للنزاع والتغير المناخي، إضافة إلى مبادئ العدالة المائية والانتقال العادل.
- الانتقال من الاكتفاء بوجود القوانين والسياسات على الورق إلى ضمان تنفيذها الفعلي، ومعالجة حالة الجمود التشريعي والخلل المؤسسي القائم.
- تعزيز آليات الرقابة والمساءلة للحد من حفر الآبار العشوائي وغير المرخص وضخ المياه الجوفية، وفرض عقوبات أكثر صرامة على المخالفات. ويشمل ذلك ضمان امتثال التراخيص بجميع الشروط المطلوبة وفعالية تنفيذها.
- التعامل مع نفوذ الفاعلين المؤثرين، والتعامل أيضاً مع تسليح الموارد المائية واحتكارها؛ ووضع خطوط واضحة للمساءلة في إدارة الموارد؛ وإعادة تفعيل لجان الأحواض المائية وجمعيات مستخدمي المياه.

2.4. إضفاء الطابع المؤسسي على صنع السياسات التشاركي

- تعزيز الحوكمة التشاركية للمياه عبر الانتقال من الإدارة المركزية الهرمية للموارد المائية إلى منصات شاملة وتعاونية، مثل المجالس والهيئات الاستشارية واللجان المشتركة. يتطلب هذا النهج إشراك المجتمعات المحلية بشكل فعال، من ضمنها الفئات المهمشة ومنظمات المجتمع المدني وجمعيات مستخدمي المياه ولجان الأحواض المائية، في جميع مراحل التخطيط والتنفيذ والرقابة المتعلقة بالموارد المائية.

3.4. تمكين المجتمع المدني والتعاون متعدد الأطراف

- تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني وضمان الوصول الشفاف إلى المعلومات من خلال الاستثمار بشكل كبير في بناء القدرات الفنية والإدارية والقانونية. يتطلب ذلك، تسهيل الوصول الشفاف وغير المقيد إلى المعلومات

قرارات مستنيرة ووضع استراتيجيات إدارة تكيفية.

- تنفيذ حملات توعية مستدامة وموجهة لتثقيف المجتمعات بشأن حقوقها المائية، وتعزيز ممارسات الاستخدام المستدام للمياه، وإبراز الدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني في حوكمة المياه والمناصرة. يسهم ذلك في ترسيخ ثقافة المسؤولية والتمكين.
- توثيق المبادرات المجتمعية في إدارة المياه، وحل النزاعات، والتكيف المناخي، وتبادلها وتوسيع نطاقها. يشمل ذلك تحليل عوامل نجاحها، ومشاركة الدروس المستفادة، وإنشاء آليات واضحة لتوسيع هذه الحلول القائمة على المعرفة المحلية إلى مناطق يمنية أخرى هشة. تمثل هذه الابتكارات المحلية أصولاً قيّمة لبناء القدرة الوطنية على الصمود.

الملحق 1: الاستبيان عبر الإنترنت

1. الاسم الكامل لمنظمة المجتمع المدني:
2. سنة التأسيس:
3. هيكل الحوكمة: (على سبيل المثال، مجلس الإدارة، المدير التنفيذي، إلخ)
4. موقع العمل: المنطقة والمحافظة الرئيسية لمقر المنظمة.
5. الوضع القانوني: هل المنظمة مسجلة رسمياً لدى السلطات المختصة؟
6. تفاصيل الترخيص: يرجى تقديم رقم الترخيص وتاريخ الإصدار.
7. البصمة الرقمية: الموقع الإلكتروني الرسمي أو روابط وسائل التواصل الاجتماعي الرئيسية (فيسبوك/X/لينكد إن).
8. مستويات التوظيف: العدد الإجمالي للموظفين بدوام كامل.
9. التوازن بين الجنسين: توزيع الموظفين (عدد الموظفين الذكور مقابل عدد الموظفات الإناث).
10. شبكة المتطوعين: العدد الإجمالي للمتطوعين النشطين الذين يدعمون مهمتكم حالياً.
11. الأطر الداخلية: هل لديكم سياسات داخلية مكتوبة (الموارد البشرية، الشؤون المالية، المشتريات)؟
12. التخصص التقني: هل لدى المنظمة قسم مخصص لمواضيع المياه أو البيئة؟
13. القطاعات الأساسية: في أي مجالات مواضيعية محددة تعمل منظمتكم المدنية؟
14. استراتيجية التنفيذ: على أي أساس تختارون المشاريع وتنفذونها (مثل احتياجات المجتمع المحلي، أو طلبات المانحين، أو أولويات الحكومة)؟
15. المشاريع الرئيسية المتعلقة بالمياه: اذكروا مشاريعكم الرئيسية المتعلقة بالمياه (التي نُفذت بشكل فردي أو مشترك).
16. طريقة التدخل: ما هو نوع التدخل المحدد لكل مشروع (مثل البنية التحتية، أو السياسات، أو الإغاثة)؟
17. تفاصيل المشروع: قدم تفاصيل موجزة أو ملخصاً لهذه التدخلات.
18. خريطة الشراكات: اذكر المانحين أو الشركاء في مشاريعك المتعلقة بالمياه.
19. حجم المشروع: ما هو متوسط الحجم المالي/الميزانية لمشاريعك الفردية؟
20. النطاق: العدد الإجمالي المقدر للمستفيدين من جميع برامجكم المتعلقة بالمياه.
21. التغطية الجغرافية: اذكر المناطق/المحافظات المحددة التي نُفذت فيها مشاريعك.
22. الرؤية الاستراتيجية: هل لدى المنظمة خطة استراتيجية مكتوبة حالية؟
23. التطوير التقني: هل لديكم فريق مخصص لكتابة المقترحات أو تصميم المشاريع؟
24. المساءلة: هل تستخدم المنظمة نظاماً رسمياً للرصد والتقييم (M&E)؟
25. إجمالي المبيعات السنوية: الميزانية الإجمالية المقدرة لجميع المشاريع خلال السنة المالية الماضية.
26. الإنفاق القطاعي: الميزانية السنوية التقديرية المخصصة للمشاريع المتعلقة بالمياه على وجه التحديد.
27. نسبة التمويل: ما هي النسبة المئوية من إجمالي تمويل منظمتكم المخصصة للمياه؟
28. مصادر الإيرادات: ما هي مصادر التمويل الرئيسية الحالية لديكم؟
29. مجال تخصص قطاع المياه: ما هو مجال تركيزكم الأساسي ضمن قطاع المياه (على سبيل المثال، الضخ بالطاقة الشمسية، الصرف الصحي، الإدارة المتكاملة للموارد المائية)؟

30. منظور العدالة: كيف تُعرّف منظماتكم أو تتعامل مع «العدالة البيئية» أو «العدالة المناخية»؟
 31. المساواة في الموارد: هل تضمن مشاريعكم بشكل فعال المساواة في الوصول إلى الموارد (المياه والطاقة والغذاء) لجميع أفراد المجتمع؟
 32. الإدماج الاجتماعي: كيف تشمل تدخلاتكم على وجه التحديد الفئات الهشة (النساء، النازحون، المجتمعات الساحلية، إلخ)؟
 33. السياق المناخي المحلي: ما هي أهم الآثار البيئية/المناخية التي تؤثر حاليًا على منطقة عملكم؟
 34. العمل الجماعي: هل المنظمة عضو في أي شبكات/تحالفات محلية أو دولية؟
 35. أسماء التحالفات: يرجى ذكر أسماء الشبكات أو التحالفات التي تنتمي إليها.
 36. التعاون بين منظمات المجتمع المدني: وصف طبيعة علاقتك بالمنظمات المحلية الأخرى (على سبيل المثال، تعاونية، تنافسية، أو غير رسمية).
 37. العلاقات المؤسسية: هل تنسق المنظمة مع الجهات الحكومية المحلية أو الوطنية؟
 38. طبيعة التنسيق: وصف مستوى التعاون مع هذه السلطات (على سبيل المثال، بناءً على مذكرة تفاهم، أو تبادل البيانات، أو الموافقة على المشاريع).
 39. العوائق التشغيلية: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهها في تنفيذ مشاريع المياه والبيئة؟
 40. الثغرات المؤسسية: ما هي المجالات المحددة لبناء القدرات التي تحتاج منظماتكم إلى الدعم فيها؟
 41. توصيات سياسية: ما هي توصياتك العامة لتحسين العمل البيئي في اليمن؟
- المساهمات في الخريطة: يرجى مشاركة أي بيانات أو توصيات محددة ترغبون في إبرازها على الخريطة التفاعلية العامة.

الملحق 2: مذكرة مفاهيمية حول ورش عمل منظمات المجتمع المدني

الخلفية والأهداف

تؤدي منظمات المجتمع المدني دوراً مهماً في دعم المشاريع المتعلقة بالمياه، وتمثيل أصوات المجتمعات المحلية، والدعوة إلى سياسات عادلة وشاملة. تعمل هذه الورشة كمنصة تشاركية لمنظمات المجتمع المدني لمناقشة السياسات بالتنسيق مع الجهات المعنية الرسمية وصناع القرار، وتهدف إلى دمج تحليل السياسات مع المعرفة الميدانية، وتعزيز فرص التنفيذ العملي لسياسات مائية عادلة ومستدامة.

تسعى ورشة العمل في المقام الأول إلى دراسة دور هذه المنظمات في مبادرات وسياسات المياه، والوصول العادل إلى المياه، وكيفية تمكين هذه المنظمات من تطوير رؤية مشتركة وأولويات واضحة للحوارات السياسية المستقبلية.

الأهداف

- مناقشة مفاهيم العدالة المائية والانتقال البيئي العادل.
- تحليل الوضع الحالي للوصول إلى المياه والسياسات ذات الصلة (سياسات منظمات المجتمع المدني والسياسات الرسمية).
- توثيق أدوار ومبادرات المجتمع المدني المتعلقة بالعدالة المائية وتحديد التحديات والمسؤوليات في عملية الانتقال العادل.
- تحديد سبل الإدماج الفعال لمنظمات المجتمع المدني في عمليات صنع السياسات المتعلقة بالمياه والعدالة البيئية.
- وضع توصيات عملية لتمكين منظمات المجتمع المدني من المساهمة بشكلٍ هادف في صنع السياسات وتعزيز الحوكمة الرشيدة والمساءلة المستدامة في إدارة موارد المياه.

المشاركون

منظمات المجتمع المدني العاملة في قطاعي المياه والبيئة، وصناع القرار أو ممثلو الجهات الرسمية أو الحكومية.

المنهجية

مناقشات ميسرة، ومجموعات عمل جانبية، وجلسات عصف ذهني، وصياغة جماعية للتوصيات.

المواضيع الرئيسية للمناقشة

دور منظمات المجتمع المدني في السياسات

- كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني أن تساهم على مستوى السياسات في تحقيق انتقال بيئي عادل، لا سيما في قطاع المياه؟
- تحليل آليات إدماج واستبعاد هذه المنظمات في صنع السياسات المتعلقة بالمياه.

توثيق المبادرات والتحديات

- توثيق المبادرات المحلية الناجحة في مجال العدالة المائية.

- تحديد التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني في العمل الميداني والمناصرة.

الاحتياجات والتمكين

- تحديد الموارد المادية وغير المادية التي تحتاج إليها منظمات المجتمع المدني.
- استكشاف سبل بناء تحالفات قوية بين المنظمات.

توصيات للمانحين

- تحديد خطوات عملية وممكنة سياسياً لتسهيل إشراك منظمات المجتمع المدني بشكلٍ فعال في صنع السياسات وتحقيق العدالة المائية.

جدول أعمال ورشة العمل

الوقت	الجلسة	التفاصيل
9:00 – 10:30	التسجيل والجلسة الافتتاحية	كلمة ترحيب، تعريفات، لمحة عامة عن جدول الأعمال، وعرض الإطار المفاهيمي (العدالة المائية والانتقال البيئي العادل في اليمن).
10:30 – 11:00	استراحة	
11:00 – 12:30	مجموعات العمل (1 و 2)	مناقشة حول الواقع الحالي للمياه، ومظاهر الظلم المائي، والفئات المتضررة، والثغرات في السياسات، وآليات إشراك/استبعاد منظمات المجتمع المدني في صنع السياسات.
12:30 – 13:30	استراحة الغداء	
13:30 – 15:00	مجموعات العمل (3 و 4)	دور المجتمع المدني في العدالة المائية، والمبادرات الناجحة، والتحديات، والتوصيات لإدراج السياسات.
15:00 – 16:00	عرض نتائج المجموعات	تقدم كل مجموعة نتائجها تليها مناقشة عامة.
16:00 – 16:30	الجلسة الختامية	صياغة توصيات قابلة للتنفيذ، وتحديد مجالات الاتفاق/الخلاف، والملاحظات الختامية.

مبادرة الإصلاح العربي

مبادرة الإصلاح العربي مؤسسة بحثية رائدة للبحوث الفكرية المستقلة، تقوم، وبشراكة مع خبراء من المنطقة العربية وخارجها، باقتراح برامج واقعية ومنبثقة عن المنطقة من أجل السعي إلى تحقيق تغيير ديمقراطي وعدالة اجتماعية. تقوم المبادرة بالأبحاث السياسية، وتحليل السياسات، وتقديم منبراً للأصوات المتميزة وتلتزم في عملها بمبادئ الحرية والتعددية والمساواة بين الجنسين.



contact@arab-reform.net
باريس - بيروت - تونس